ظاهرة السكن الغير قانوني وعلاقته بالتهميش الحضري في التجمع القسنطيني.

حموي عبد الهادي

معهد تسيير التقنيات الحضرية–جامعة قسنطينة 3.

تاريخ الإستلام 2015/05/10– تاريخ القبول 2016/04/17

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى دراسة ظاهرة التهميش الحضري التي تعاني منه الأحياء غير القانونية الصلبة في التجمع القسنطيني رغم مجهود الدولة الرامي إلى إدماج هذه الأحياء. لكن الظاهر أن سكان الأحياء غير القانونية الصلبة مازالوا يعانون من تدهور التجهيزات القاعدية ونقص الخدمات الأساسية كالنقل والتغطية الصحية وغيرها. أردنا من خلال هذه الورقة البحثية قياس مستوى التهميش بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الحضرية والاجتماعية والاقتصادية في ثلاث أحياء، محاولين فهم علاقة حال هذه الأحياء بوضعها غير القانوني..

الكلمات المفتاحية: التهميش الحضري، السكن غير القانوني الصلب، الممارسات المجالية، الإدماج الحضري، قسنطينة.

Résumé

Cet article se propose d'étudier la ségrégation urbaine dans l'agglomération de Constantine, phénomène qui concerne particulièrement les cités informelles en dur. Des études montrent que le phénomène n'est pas prêt de s'atténuer, malgré les efforts consentis par l'État afin d'intégrer ces cités dans la ville. Aujourd'hui encore, ses habitants continuent de subir le manque d'équipements et de services de base, tels que le transport et la couverture sanitaire entre autres. Par ce papier, nous avons voulu mesurer le degré de ségrégation dans trois cités, en s'appuyant sur un ensemble d'indicateurs urbains sociaux et économiques. L'idée est de montrer la relation entre le statut juridique illégale de ces cités et la marginalisation urbaine.

Mots clés : marginalisation urbaine, habitat informel en dur, pratiques spatiales, intégration urbaine, Constantine.

Summary

This article aims to study urban segregation in the agglomeration of Constantine. phenomenon issue that particularly affects the informal cities on hard. Studies show that the phenomenon is not ready to fade, despite efforts by the State to incorporate these cities within the city. Today, its inhabitants continue to suffer the lack of basic equipments and services, such as transportation and health coverage among others. For this paper, we wanted to measure the degree of segregation in three cities, based on a set of social and economic urban indicators. The idea is to show the relationship between the illegal status of these cities and urban marginalization.

Keywords : *Urban marginalization, informal settlements in hard, spatial practices, urban integration, Constantine.*

© جامعة الاخوة منتوري قسنطينة ا , الجزائر, جوان 2016

المقدمة

تعاني قسنطينة، كغيرها من المدن الجزائرية الكبرى من ظاهرة السكن غير القانوني الذي أصبح يميز عمرانها ويطبع نسيجها الحضري، تنتشر هذه أحياء هذا النمط بطريقة عشوائية على أطراف المدينة، وبالقرب من محاور الطرق، وقد شيدت في أغلبها على أراض غير صالحة للتعمير. إذا كان من السهل القضاء على الأحياء القصديرية الهشة بإزالتها وتحويل سكانها إلى سكنات جديدة، لأنها ليست مرتبطة بامتلاك العقار، فهو ليس حال السكن غير القانوني الصلب، كون سكانه يمتلكون الأرض التي شيدوا عليها سكناتهم ولو أنهم تحصلوا عليها بطريقة غير قانونية، ليصبح القضاء على هذا النوع من السكن صعب وإدماجه أصعب.

يطرح هذا المقال فرضية وجود علاقة بين تدهور إطار الحياة في الأحياء غير القانونية الصلبة ووضعها القانوني، بدليل أن هذه الأحياء ومنذ ظهورها لم تستفيد سوى من بعض التجهيزات الأساسية كالماء والغاز، توفرها لها السلطات المحلية على فترات وبعد معاناة طويلة، كأن هذه الأحياء معاقبة بسب تمرد أصحابها على القانون. ولتأكيد هذه الفرضية حاولنا قياس درجة التهميش التي يعاني منه هذا النمط من الأحياء، مقارنة بالأحياء المخطط لها، معتمدين على مجموعة من المؤشرات في المجال الحضري والاجتماعي والاقتصادي. طبقنا هذه المؤشرات في تحقيقات ميدانية قمنا بها خلال ثلاث سنوات (2013، 2014 و2015) في إطار رسالة الدكتوراه التي نحن بصدد إعدادها. خصت هذه التحقيقات ثلاث أحياء، وهي بن الشرقي، حي النخيل المعروف بـ"DNC"، وحي سيساوي، كنماذج تطبيقية لدراستنا لما تتميز به هذه الأحياء من حيث موقعها في التجمع القسنطيني ومورفولوجيتها الحضرية وحجمها الديموغرافي وظروف إنشائها.

1. ظاهرة السكن غير القانوني بيئة للتهميش والإقصاء

السكن غير القانوني ظاهرة حضرية معقدة، تنتشر عبر العديد من دول الجنوب، حيث تأخذ أشكال عمرانية عديدة، تعبر على تصرفات السكان الذين لا يجدون مكانا لهم داخل الإطار القانوني للمدينة، فيلجئون إلى إنجاز سكنات مخالفة لكل المقاييس العمرانية والتنظيمية والاجتماعية المعمول بها (Correa Diaz, AC. 2007). تتحول مجموع الإنجازات الفردية إلى ظاهرة عمرانية تميز دول الجنوب بالدرجة الأولى بسبب النمو الديموغرافي السريع الذي يميز هذه الدول وعدم قدرة المدن على استيعاب الطلب المتزايد على المدينة (Claval, M 2002). تعرف منظمة الأمم المتحدة السكن غير القانوني على أنه تجمع يضم عشر سكنات أو أكثر موجودة على أرض ذات ملكية عامة أو خاصة، مشيدة دون أي ترخيص قانوني ودون احترام لمعايير التخطيط العمراني. وتردف منشورات الأمم المتحدة على أنه تجمع سكني يقع على هامش المدينة، تعتبره السلطات المحلية منطقة عشوائية تفتقر إلى التهيئة العمرانية ونقص الهياكل القاعدية والخدمات الضرورية، سكانها في الغالب من الفقراء أو محدودي الدخل (UN habitat ,2007). يرجع تفشي ظاهرة السكن غير القانوني وتنوع أشكاله إلى العديد من الأسباب الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، حيث تتطور وتنمو أحياء السكن الغير قانوني حين يعجز السوق العقاري عن تغطية طلب السكان الراغبين في الاستقرار وامتلاك مساكنهم (Tokman, V. 2001).

وقد قام العديد من الباحثين بدراسة ظاهرة السكن غير القانوني حول العالم(Hafiane A.,

Safar Zitoun M., Belguidoum S., Spiga S., Rafael S.G., Chetry M., Rebhi A., Souiah S.A., Chouikhi M)،كل حسب تخصصه، حيث أجمع هؤلاء على وجود خصائص وإسقاطات عمرانية، واجتماعية واقتصادية تميز هذا الشكل العمراني عن باقي المدينة. و قد خلص كل من (Souiah S.A. 2005)، (Spiga B.S. 2004) و (Hafiane A. 1989) بالنسبة للجزائر إلى وجود علاقة مباشرة بين عدم قدرة وضعف الإنتاج السكني المقدم من طرف السلطات وظهور السكن غير القانوني. كما يشير الباحثون إلى طابع الاستحواذ الفوضوي للمجال خاصة في الأنسجة الحضرية المتراصة ذات الكثافات السكنية والسكانية العالية وانعدام أو ضعف البنية التحتية والتجهيزات العمومية. كما يشير (Chouikhi M. 2014) و (Rebhi A. 2007) إلى أن إنتاج السكن غير القانوني ليس عفوي بالضرورة، ولكن يكون في إطار منطق وإستراتيجية معينة غالبا ما تكون مرتبطة بنشاط اقتصادي فوضوي هو الآخر كوسيلة لتحقيق مداخيل مالية. ويتطرق كل من (Belguidoum. S. 2010) ، (Rafael. S.G. 2006) و(Chetry M. 2010) إلى الجانب الاجتماعي للظاهرة لأن هذه الأحياء غلبا ما تعاني من مظاهر التهميش بكل أبعاده، لتتحول إلى بيئة مناسبة لتنامي واستفحال العديد من الآفات الاجتماعية.

2. ظاهرة السكن غير القانوني في مدينة قسنطينة

شهدت قسنطينة منذ الاستقلال كغيرها من المدن الجزائرية تحولات مجالية وعمرانية معقدة تعد شاهد على النمو الديموغرافي العالي والتوسع الحضري السريع، ومن أهم معالم هذه التحولات، ظاهرة السكن غير القانوني. ظهرت أولى الأحياء السكنية غير القانونية في قسنطينة خلال ثورة التحرير، كان يقطنها الجزائريون الفارون من الريف، كحي بن تليس وحي نهج رومانية السابق في الجهة الشرقية، وحي الأمير عبد القادر في الجهة الشمالية وحي المنشار في الجهة الغربية للمدينة. تفاقمت الأوضاع بعد الاستقلال، وعرفت ظاهرة السكن غير القانوني توسعا وانتشارا عبر المدينة، خاصة بعد صدور قانون 1974 المتعلق بالاحتياطات العقارية البلدية الذي منع الخواص من إمكانية بيع عقاراتهم، ولو كانت صالحة للتعمير.

لكن لم يمتثل ملاك الأراضي على أطراف المدينة لهذا القانون وراحوا يجزؤون أراضيهم وعرضها للبيع بطريقة غير قانونية. وأمام عجز السلطات على تغطية الطلب المتزايد على سوق العقار الحضاري بالقدر الكاف، تفاقمت ظاهرة السكن الغير قانوني، حيث ظهرت العديد من الأحياء مثل بومرزوق، سيساوي،... و غيرها من الأحياء غير القانونية الأخرى، و بالرغم من تغير السياسات العمرانية وفتح السوق العقارية أمام الخواص سنة 1990،ساهمت ندرة العقار وارتفاع سعر المتر المربع في دفع السكان إلى اللجوء إلى السوق العقاري الموازي لاقتناء عقار حضري. فمنذ بداية التسعينات عرفت قسنطينة استهلاك مفرط للعقار، حيث تطورت المساحة العقارية المستهلكة أكثر من مرتين خلال ثلاثون سنة (1977-2004)، أي من2558 هكتار سنة 1977 إلى 6000 هكتار سنة 2007(URBACO, 2007).

ينتشر في مدينة قسنطينة ما يفوق عن19700مسكن غير قانوني صلب عبر أكثر من 33 حي متفاوتة الأحجام، تحتل هذه الأحياء مساحة

تقارب1000 هكتار أي ما يعادل 16.6% من المساحة العمرانية للمدينة. كما بلغ عدد السكان المقيمين في هذه الأحياء حوالي108 ألف نسمة، ما يعادل 24.9% من إجمالي عدد سكان المدينة(APC. Constantine, 2015). (شكل رقم 1).

3. السكن غير القانوني وظاهرة التهميش الحضري.

يمثل التهميش الحضري سواء كان مجاليا أو اجتماعيا ظاهرة الإقصاء والتهميش لمجموعة من الأفراد يتشاركون نفس الوضعية المجالية ونفس الحالة الاجتماعية في مجالات معينة خاصة المناطق الهامشية في المدينة، كالضواحي. وما الأمر تعقيدا، تصرفات السلطات التي لا تعترف بوضعية تلك المجموعات التي اختارت اللجوء إلى طرق غير قانونية لتشييد مساكنهم. ويدل مفهوم التهميش الحضري على وضعية هامشية بالنسبة للمقاييس التي تضبط عادة تحركات المجتمع وأهدافه المستقبلية، ولتحديد الهامش يجب تحديد الحد الذي يمثل المقاييس. يعرف سويح سيد أحمد التهميش الحضري على أنه "وضعية أنشأها المدمجون في المدينة، الذين يحددون الهامش على أنه مجال مقصى مقارنة بالمقاييس المعمول بها، ويتميز بخصائص اجتماعية ومجالية، فهو عبارة عن نمو حضري غير مدمج يجمع بين وضعية جغرافية وحالة اجتماعية" (Souiah, S.A. 2005). يمكن تعريف التهميش الحضري عبر البعد المجالي والاجتماعي، حيث يأثران في آن واحد على وضعية الفرد أو مجموعة الأفراد المهمشين. يصبح الفرد المهمش في حالة من العزلة، سواء كانت إرادية أو غير إرادية، تفرز مجموعة من الممارسات المجالية والعمرانية غير القانونية، تنعكس عليه سلبا وتبعده عن الحياة الاجتماعية، مما يأسس لظاهرة الإقصاء الاجتماعي (Bailly, A.S. 1983).

حسب مدرسة شيكاغو لعلم الإجتماع، للتهميش الحضري مستويين: مستوى اجتماعي يعبر عن حالة الإقصاء والإبعاد عن كل ما يعتبر مكاسب وممارسات اجتماعية نتيجة لضعف الإدماج الاجتماعي، ومستوى مجالي باعتبار أن السكان المهمشون يقطنون سكنات غير قانونية في شكل أحياء فوضوية منتشرة على هوامش المدن التي تتصف بالفقر (Marie, A. 1981). ومن جهة أخرى، يعتبر التهميش الحضري نتاج مشترك بين علاقة الفعل ورد الفعل بين مجموعات أفراد اختاروا وضعية مجالية

شكل رقم 1:توزيع السكن غير القانوني في مدينة قسنطينة سنة 2016.

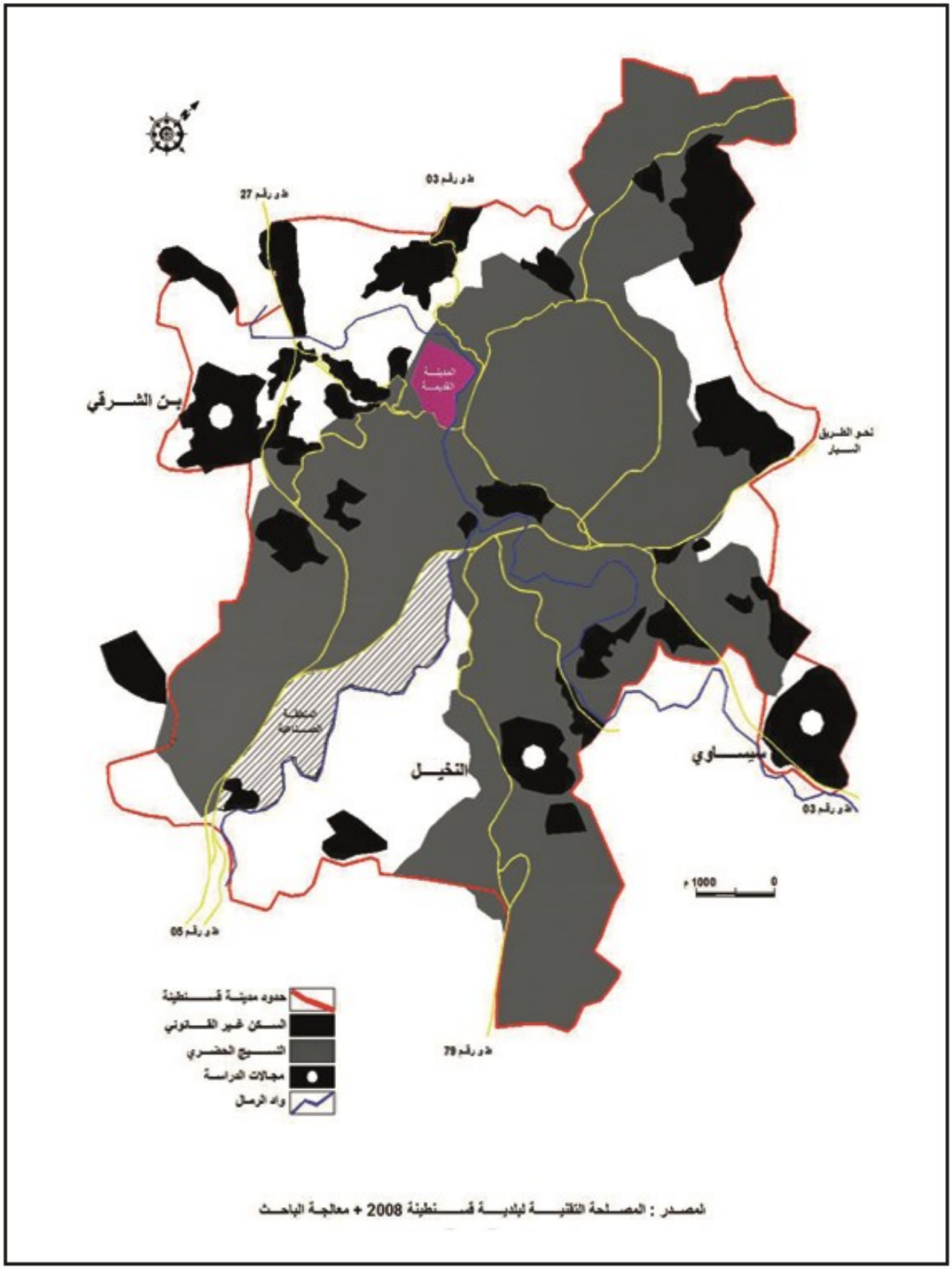

واجتماعية تعزز استقرارهم في المدينة عبر العديد من الممارسات الحضرية غير القانونية، من خلال بنية اجتماعية خاصة على أساس نمط حياة يتلاءم وأوضاعهم الاقتصادية، المجالية والاجتماعية، بغرض البقاء بعيدا عن رقابة السلطات وأنظار المجتمع، مما يؤدي مع مرور الوقت إلى وضعية هامشية وإقصاء من دوائر المجتمع ومعاناة من عديد المشاكل على كل الأصعدة. أما المجتمع والسلطات المعنية فينظرون لهذه الوضعية بمنظور آخر كون أن مجمل الممارسات الحضرية و العمرانية لا بد أن تكون داخل إطار قانوني وتشريعي، من شأنه أن ينظم ويحدد التوجهات الحالية والمستقبلية للمدينة. وعليه فإن ممارسات سكان الأحياء غير القانونية تعد خرق واضح وصريح ومقصود لكل تلك القواعد والمقاييس، مما يشكل عبء على كل الأطراف في المدينة. يتعقد الوضع المجالي، والاجتماعي والقانوني ويصعب معالجته أمام سياسة الأمر الواقع التي يفرضها هؤلاء السكان على السلطات المحلية، وتتأزم الأحوال وتتسع الهوة بين الطرفين وتنشا الحدود والفواصل التي تأسس لظاهرة التهميش الحضري. وهناك تهميش إرادي وتهميش لا إرادي، فالتهميش الإرادي هو أن يختار الفرد أو مجموعات الأفراد العزلة المجالية والاجتماعية لتفادي الرقابة والمتابعة وكذلك ضمان استقرارهم في المدينة. وعادة ما يجمع مفهوم التهميش أولئك الذين اختاروا الابتعاد عن المقاييس والرأي العام، أولئك المحتجون على المجتمع و المتمردين عليه، الذين يتفادون المراقبة لكي يعيشوا كما يحلو لهم ولكي لا يتم سحقهم عن طريق المقاييس الموضوعة (Avant, A. 1986). في حين أن التهميش اللاإرادي هو تهميش يتعرض له الفرد أو مجموعات الأفراد من طرف المجتمع الذي يقوم بعزلهم والتغاضي عن حالتهم وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية الهشة، عن طريق إقصائهم وإبقائهم على الهامش كونهم مختلفين عن النظام الاجتماعي بسبب ممارساتهم غير المقبولة، وهذا رغم مطالبة هاته المجموعات بالإدماج في المدينة.

ويمكن كذلك دراسة التهميش الحضري في إطار العلاقات الاجتماعية والممارسات المجالية، فالتهميش الحضري عبارة عن ممارسات مجالية وعمرانية واجتماعية تحدد وتفسر شكل المجالات الهامشية التي تشوبها العديد من المعوقات(فقر، عدم إدماج، تمييز اجتماعي، إقصاء، بطالة، عنف، آفات إجتماعية، قلة التجهيز، سكن غير قانوني، إلخ.(Souiah, S.A. 2005).

4. التهميش الحضري في ثلاث أحياء غير القانونية

على خلفية تنوع السكن غير القانوني في مدينة قسنطينة، كان يجب تحديد خيار موضوعي وواقعي لدراسة هذه الظاهرة حسب كل حالة. اعتبارات أساسية أدت بنا إلى اختيار ثلاث أحياء (حي بن الشرقي، حي سيساوي وحي النخيل) كمجالات للدراسة مقارنة بباقي الأحياء، حيث تمثل تركيبة من المعطيات الميدانية المختارة بعناية سواء المجالية، الاجتماعية أو الاقتصادية التي تسمح بتحديد الظاهرة موضوع الدراسة.

يقع حي سيساوي جنوب شرق المدينة، ويعد أخر حد للمحيط الحضري لقسنطينة من جهة مدينة الخروب. يرجع ظهور النواة الأولى للحي إلى أواخر السبعينات. أما حي بن شرقي فيعد من أكبر الأحياء

الغير قانونية في المدينة، ويقع شمال شرق المدينة بمحاذاة الطريق الوطني رقم 03 وواد المالح. أما حي النخيل، المعروف باسم "DNC"، يقع على تلة بوفريكة جنوب المدينة، بمحاذاة الطريق الوطني رقم 74، وجامعة قسنطينة 01، ويطل على حي شعبة الرصاص غير القانوني هو الأخر (شكل رقم 1).

يحتل حي سيساوي مساحة تقدر بـ110 هكتار، تضم حوالي1296 مسكن، يقطنه حوالي 6747 نسمة، أما حي بن شرقي فيحتل مساحة تقدر بـ103هكتار تضم حوالي 2407 مسكن، يقطنه حوالي 13686 نسمة. في ما يتربع حي النخيل على مساحة تقدربـ65هكتار، تضم حوالي807مسكن ، ويقطنه حوالي 3641 نسمة (APC. Constantine, 2015)

يرجع ظهور هذه الأحياء غير القانونية إلى الفترة التي سبقت تحرير السوق العقاري في الجزائر سنوات التسعينات، بعد قيام ملاك الأراضي الموجودة على أطراف المدينة، كورثة بن الشيخ لفقون، وبن جلول بالنسبة لحي سيساوي، وورثة بن الشرقي بالنسبة لحي بن الشرقي ذاته، وبن عبد القادر، وبن سمارة وبومعزة، بالنسبة لحي النخيل، بتقسيم عقاراتهم إلى قطع أرضية موجهة للبناء، وبيعها دون الرجوع إلى الدوائر القانونية. تتم عملية البيع عن طريق تحرير وثائق عرفية، غير معترف بها قانونا، ليشرع مشتري هذه القطع الأرضية في عملية بناء مساكنهم، دون أية رخصة إدارية. وعن سبب عدم تخوف هؤلاء من صرامة القانون، يصرحون أن الدولة غير قادرة على تهديم السكنات غير القانونية، بل ينتظرون تسوية وضعهم بعد فترة. تكمن استراتيجية سكان الأحياء غير القانونية في الاحتماء بالجماعة وقناعة منهم أن الدولة لا تملك أي بديل سوى تسوية قانونية لسكناتهم. لكن السكن غير القانوني، هو في الواقع عبارة عن تلبية لمطلب اجتماعي، وهو الحصول على مسكن مهما كانت الطريقة. تحصيل الوعاء العقاري وبناء المسكن تعتمد على الوسائل المادية التي يمتلكها السكان، التي تعتمد بدورها على القدرة الشرائية، ونوعية النشاط الاقتصادي الممارس.

1.4. أشكال التهميش الحضري.

في محاولة لتحديد مظاهر التهميش الحضري التي تعاني منها هذه الأحياء، قمنا بالتطرق إلى دراسة أشكال هذه الظاهرة وقياس أثرها على حياة السكان وانعكاسها على المجال من خلال اختيار العديد من المؤشرات العمرانية، الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية المتمثلة في انتشار الآفات الاجتماعية وتدهور الجانب العمراني والمجالي للسكنات والأحياء، كذلك أنشار التلوث والنشاطات التجارية غير القانونية وضعف التجهيزات، التي تعكس الصورة الكاملة للعلاقة بين السكن غير القانوني والتهميش الحضري عن طريق العديد من التحقيقات الميدانية، المقابلات المباشرة التي بلغ عددها المئتان في الفترة ما بين سبتمبر 2015 و فيفري 2016 مع مختلف الفئات العمرية من السكان والاستمارات الموزعة داخل الأحياء و التي يفوق عددها 2500 استمارة وزع الجزء الأكبر منها على طلبة المدارس و الجزء الأخر ملأ من خلال المقابلات في الفترة ما بين أكتوبر 2015 و مارس 2016 و التي تهدف إلى جمع العديد من المعطيات التي تمكن من ملاحظة الجانب الاجتماعي و الاقتصادي للسكان و

الكشف عن البيئة المجالية و الاجتماعية للحي و تحديد المستوى المعيشي و نوعية المسكن.

1.1.4 وضعية بيئية مزرية

من الأمور التي تشد الانتباه عندما تتجول في الأحياء غير القانونية هو تراكم النفايات متعددة المصادر سواء المنزلية أو مخلفات مواد البناء، أو الورشات الحرفية المنتشرة داخل هذه الأحياء (صورة رقم 01و02). تدل التحقيقات الميدانية التي قمنا بها في سبتمبر 2015 أن أغلبية السكان المستجوبين (87%) يشتكون من غياب النظافة في أحيائهم ويشيرون إلى انتشار الأوساخ المتراكمة التي تنبعث منها الروائح الكريهة، وتفشي الحشرات الحاملة للأمراض. وأمام قلة الأماكن المخصصة لتجميع النفايات، وعدم وجود دوريات منتظمة لجمع النفايات، جعل السكان يلقون بالقمامة بطريقة عشوائية. من أسباب هذا الوضع المزري، صعوبة وصول شاحنات جمع القمامة إلى بعض الأماكن، بسبب الطبوغرافية المعقدة لهذه الأحياء من جهة، وضيق الطرقات وانسدادها أحيانا أخرى. وتجدر الإشارة أن المصالح المسؤولة عن جمع النفايات قامت بتجربة جمع القمامة بطريقة الباب للباب، كتجربة بحي بن الشرقي، لكن العملية لم تستمر أكثر من شهر لصعوبة تنفيذ العملية للأسباب التي ذكرناها سالفا.

صورة رقم 01- 02 : إنتشار النفايات الملقاة بطريقة عشوائية على أطراف حي النخيل.
المصدر: تحقيق ميداني (سبتمبر 2016).

2.1.4 النشاطات التجارية غير القانونية

تختلف نوعية النشاطات الممارسة داخل الأحياء غير القانونية سواء كانت تجارة فوضوية أو حرفية ولكنها تجتمع على كونها تمارس بطريقة غير قانونية، كوسيلة لتحقيق مداخيل مالية مستقرة (صورة رقم 03). ورشات الخياطة المنتشرة بحي بن الشرقي تشغل مجموعات من الشابات أغلبهن يقطن داخل الحي، اضطررن للعمل بسبب الظروف المعيشية الصعبة داخل محلات (Garage) بمداخيل زهيدة ولفترات أحيانا تفوق 10 ساعات من العمل في ظروف سيئة، معرضين للعديد من المخاطر(تحقيق ميداني سبتمبر 2015).تشهد مناطق السكن غير القانوني تفشي ظاهرة البطالة بشكل ملفت للنظر، فانعدام الإستقرار الإقتصادي ينعكس سلبا على المستوى المعيشي للسكان، الذي ينعكس بدوره على الجوانب الاجتماعية والعمرانية للحي، كالمساكن غير المكتملة، بل عبارة عن ورشات مفتوحة. كما تعاني هذه الأحياء من آفات ومشاكل اجتماعية تعد من نتائج ضعف المداخيل،

خاصة بين فئة الشباب وأرباب الأسر، حيث تدل الأرقام على أن أكثر من 25% من أرباب الأسر في حي بن الشرقي لا يمارسون عمل قار،23%في حي سيساوي وأكثر من16%في حي النخيل. (تحقيق ميداني سبتمبر 2015 + الإحصاء العام للسكن و السكان لقسنطينة (2008RGPH))

صورة رقم 03: بيع الخضر و الفواكه بطريقة فوضوية عند مدخل حي سيساوي.

المصدر: تحقيق ميداني (سبتمبر 2016).

3.1.4 وضعية اجتماعية و مجالية متدهورة

تعد الآفات والمشاكل الاجتماعية من أكثر الظواهر تعقيدا في المدن، وتزداد تفاقما في الأحياء غير القانونية. الشعور بالعزلة والتهميش، والظروف الاجتماعية الصعبة، والبطالة وانعدام الاستقرار الاقتصادي، وغياب التجهيزات اللازمة وغيرها، تساهم في تفشي السلوكيات الاجتماعية السلبية داخل هذه الأحياء، وخاصة بين فئة الشباب، لأنها أكثر تعرضا لهذه الظواهر. وتدل التحقيقات التي قمنا بها في سبتمبر 2015، **أن** 72% من السكان المستجوبين في حي بن الشرقي، و92% بحي سيساوي و68% بحي النخيل يرون أن أحيائهم تعاني من سلوكيات اجتماعية سلبية، كالعنف، والمخدرات، وظاهرة سرقة السيارات والمنازل. البيئة المجالية والاجتماعية الصعبة وضعف التغطية الأمنية، جعلت هذه الأحياء البيئة المثلى لتفشي كل هذه المشاكل الاجتماعية.

عبر ملاحظة النسيج العمراني القائم، يمكن وصف أحياء السكن غير القانوني على أنها مجموعة من المساكن غير مكتملة، ضيقة ومتراصة، تبنى على عدة مراحل دون تخطيط مسبق، وغالبا ما تمتد إلى عشرات السنوات. يخضع توزيعها إلى طبوغرافية الموضع، وتتميز بواجهات غير مطابقة للمواصفات العمرانية المعمول بها، أين أصبح المشهد الحضري مزيج بين اللون الأحمر للأجر واللون الرمادي للطوب (صورة رقم 04).

تبدأ أسس مظاهر التهميش الحضري والعزلة من داخل الأحياء ذاتها، حيث تختلف أشكال البنايات من منطقة إلى أخرى داخل الحي الواحد. وتتحدد مساحة كل حصة عقارية حسب طبيعة الموضع وسعر المتر المربع، فالمناطق المنبسطة، سهلة البناء، تقسم إلى حصص ذات مساحة كبيرة بينما تقسم المناطق المنحدرة أو الصعبة البناء، إلى عقارات أصغر. ومن أهم المشاكل التي تعاني منها الأحياء غير القانونية، هو ضعف التهيئة العمرانية، حيث لاحظنا أن أغلب الطرق داخل أحياء مجال الدراسة رديئة. بل هي عبارة عن مسالك متعرجة وغير معبدة، وغالبا ما تتحول إلى برك مائية في فصل الشتاء بسبب انعدام البالوعات وقنوات التصريف. أما غياب الإنارة العمومية، فتضفي على

الحي جو من الكآبة وشعور السكان بالخوف على أنفسهم وممتلكاتهم.

صورة رقم 04: نسيج عمراني فوضوي متراص مشوه للمجال الحضري لحي بن الشرقي.

المصدر: تحقيق ميداني (أكتوبر 2016)

يقضي أكثر من 77% من أطفال حي سيساوي، و83% في حي بن الشرقي، و64% في حي النخيل، أوقات فراغهم في الشارع أو في المساحات الشاغرة على أطراف الحي. بينما السكان أكبر سنا يقضون أوقاتهم في وسط المدينة أو الأحياء المجاورة. وعلى مستوى آخر، أصبحت المدارس الابتدائية والمتوسطة في حي بن الشرقي وحي سيساوي لا تكف لاستيعاب العدد المتزايد للتلاميذ، حيث سجل الحيين معدلات شغل الأقسام مرتفعة (41 إلى 43 تلميذ/قسم) مقارنة بالمعدل الولائي (36 تلميذ/قسم) (مديرية التربية و التعليم لولاية قسنطينة– 2016) في حين تزيد معانات تلاميذ حي النخيل، لأنهم مضطرون للتنقل يوميا إلى حي زواغي سليمان، لأن حيهم لا يتوفر لا على متوسطة ولا على ثانوية. اكتضاض وعناء التنقل اليومي، وكثرة النفقات، عوامل أدت إلى تفشي ظاهرة التسرب المدرسي في هذه الأحياء، حيث بلغت أكثر من39%بحي بن الشرقي، وحوالي 19%بحي النخيل وأكثر من26%بحي سيساوي. كما تعاني الأحياء الثلاثة من نقص التغطية الصحية، رغم وجود مصحتين، الأولى في حي بن الشرقي والثانية في حي سيساوي، في حين لا يتوفر حي النخيل على أية مصحة.

5. تعدد مطالب السكان

أمام تردي الوضع، يقوم سكان الأحياء غير القانونية بالمطالبة بتحسين البيئة المجالية والعمرانية لأحيائهم الأمر الذي ينعكس على المستوى المعيشي في ما يعتبرونه حق من حقوقهم المشروعة المتمثلة في عمليات التهيئة والتحسين الحضرية كالربط بمختلف الشبكات، وتعبيد الطرق، والاستفادة من التجهيزات العمومية خاصة المدارس، كوسيلة لتحقيق اعتراف السلطات و من ثم تسوية الوضعية القانونية و التوجه نحو الاندماج مع باقي المدينة. هنالك العديد من المطالب التي يعتبرها سكان هذه الأحياء أساسية و التي لا تختلف كثيرا من حي إلى أخر ، فقد قام سكان حي النخيل بمطالبة السلطات المعنية بعمليات التهيئة والتحسين الحضري خاصة تعبيد الطرق المهترئة وبناء التجهيزات خاصة التعليمية وكذلك تجهيز الحي بسوق جواري منظم. تعبيد الطرق، توفير الإنارة العمومية تعد من أهم انشغالات سكان حي سيساوي و الأمر لا يختلف في حي بن الشرقي.

تتم عملية المطالبة بالحقوق من طرف السكان عبر عدة طرق، تتماشى ورد فعل السلطات أمام مطالبهم، حيث ترفع المطالب عن طريق ممثلين عن السكان، عادة ما تكون جمعيات الأحياء. ويقوم هؤلاء بالتفاوض مع السلطات المحلية في محاولة للتحقيق

مطالب السكان، وعادة ما تتم هذه العملية على مراحل. وفي حال عدم تلبية السلطات للمطالب المرفوعة، يقوم السكان باللجوء إلى أسلوب الضغط المباشر عبر غلق الطرق، والاعتصام المتكرر لإجبار السلطات على تحقيق مطالبهم.

تقوم السلطات المحلية ببعض عمليات التهيئة على مستوى هذه الأحياء سواء كانت مبرمجة أو تحت الضغط الممارس من طرف السكان المتمثلة في تزويد الأحياء والمنازل بمختلف الشبكات، وإنجاز تجهيزات عمومية، وتعبيد بعض الطرق خاصة الرئيسية، فقد عرف حي النخيل تجسيد بعض التدخلات مثل تزويد الحي بإنارة العمومية والربط بقنوات الصرف الصحي خاصة في المناطق الأقل انحدارا وكذلك بناء متوسطة هي في المراحل الأخيرة من الإنجاز (صورة رقم 05).

صورة رقم 05: مشروع المتوسطة الجديدة بحي النخيل

المصدر: تحقيق ميداني (سبتمبر 2016).

يشهد حي سيساوي إطلاق عمليات إعادة ربط شاملة للحي بقنوات الصرف الصحي(صورة رقم 06)، كما عرف حي بن الشرقي تجسيد بناء ثانوية جديدة، تعبيد الطرق الرئيسية بالإضافة إلى بعض عمليات التهيئة خاصة في مدخل الحي ومشروع إعادة تهيئة مجرى واد المالح.

صورة رقم 06: إعادة تجديد ربط حي سيساوي بشبكة صرف المياه المستعملة

المصدر: تحقيق ميداني (سبتمبر 2016).

غالبا ما تتم هذه العمليات بطريقة جزئية، ولا تخضع لأي تخطيط شامل من شأنه تحسين البيئة الحضرية وإدماج الأحياء في النسيج الحضري. وفي حالات نادرة، تقوم السلطات المحلية بعمليات هدم للمساكن التي تعرضت لأضرار جسيمة مثل فيضان واد المالح وغمر السكنات المحاذية له سنة 2005بحي بن الشرقي، حيث تم ترحيل السكان نحو المدينة الجديدة علي منجلي وماسينيسا.

خاتمة

يعد السكن غير القانوني اليوم أحد أطراف المعادلة العمرانية في المدن الجزائرية، حيث يدل على ضعف التخطيط والاستشراف، وعجز السلطات على مواكبة متطلبات السكان. منطق " الحق في المدينة " الذي يطبقه السكان وامتلاك مسكن مهما كانت الطريقة،

أسس لمثل هذه الممارسات العمرانية المعقدة التي تعاني منها مدينة قسنطينة، مثلها مثل المدن الجزائرية الأخرى التي تشهد انتشار كبير ومتواصل لظاهرة السكن غير القانوني الذي يعد أحد أكبر الإشكالات العمرانية والاجتماعية الراهنة.

أصبح التهميش الحضري والسكن غير القانوني وجهان لعملة واحدة، حيث تعاني أحياء السكن غير القانوني من كل مظاهر التهميش المجالي، الاجتماعي والاقتصادي التي أصبحت تعد جزء من حياة السكان اليومية، وتعدد أشكال التهميش راجع لتعدد المشاكل العالقة. الإقصاء والتجاهل المطبق من طرف السلطات والمجتمع، كنوع من العقاب، يزيد من الشعور بالغضب، ويدفع بالسكان إلى الاستمرار في ممارساتهم بنفس الطريقة، حيث غدت العلاقة بين الطرفين تتسم بتوتر مستمر وانعدام الثقة. قيام السلطات ببعض عمليات التهيئة لا تعد كافية في نظر السكان الذين يطالبون من جهتهم بالمساواة بينهم وبين الأحياء القانونية وتسوية وضعيتهم.

وجدير بالإشارة أن الدولة قامت منذ أكثر من عشريتين بوضع قوانين بهدف تسوية وضعية السكنات القائمة كاعتراف صريح بهذه الظاهرة. ومن بين هذه القوانين، نذكر الامر رقم 01-85 و القانون رقم 85-08 في الثمانينات و قانون 90-25 و 90-29 التي جاءت لتحرير السوق العقاري سنة 1990 وتشجيع الاستثمارات الخاصة ومخطط القضاء على السكن الهش، تشهد هذه الترتيبات على محاولة السلطات إيجاد حل نهائي لهذه الظاهرة، لكنها اصطدمت بالعديد من العراقيل ولم تحقق الأهداف المرجوة. الهدف من تحقيق عملية الإدماج هو في الأساس بسيط وواضح: تحسين الظروف المعيشية للسكان وإدماج الأحياء المهمشة في النسيج الحضري. على عكس العمليات المعقدة والمكلفة عند تسوية السكنات غير القانونية، يجب وضع حد لمصادر التهميش الحضري بتأمين العقار وإدماج السكنات داخل النسيج الحضري. وتجدر الإشارة إلى أن الدولة قد وضعت قانون 08-15 الذي حدد شروط تسوية وضعية السكنات غير القانونية، لكن الإحصائيات الأولية التي تحصلنا عليها تدل على تعقد عمليات التسوية التي أثقلت وتيرة دراسة الملفات، خاصة عندما يتعلق الأمر بطبيعة الملكية، حيث لم يسوى إلى غاية سنة 2016 سوى 6597 حالة من أصل 16243 ملف تم إيداعه على مستوى بلدية قسنطينة، الأمر الذي يستدعي وضع تدابير خاصة عبر تطبيق استراتيجية حقيقية وواضحة لتحقيق الإدماج الحضري للسكن غير القانوني في الجزائر.

وقد سجلنا مؤخرا أن العديد من أحياء السكن غير القانوني في قسنطينة أصبح الملاذ الأمن للاجئين السوريين والأفارقة الذين اختاروا العيش بين سكانها، حيث تستقر العديد من العائلات على مستوى حي سيساوي، وحي بن الشرقي. تقوم هذه العائلات باستئجار مساكن أو جزء من مسكن بعيد عن أعين السلطات، حيث وجدوا ترحيبا من طرف السكان ونوع من التعاطف والاندماج في الحي، وتلجأ أغلبيتهم إلى التسول في شوارع المدينة لكسب قوتهم، لكن البعض منهم يمارسون العديد من النشاطات التجارية والحرفية.

المراجع

[1].مديريـة التربيـة و التعلـيم لولايـة قسنطينة-2016.

[2].**Avant. A , 1986** , « *Marginalité sociale, marginalité spatiale* », Broché, 1986, p. 141.

[3].**Bailly. A.S, 1983**, :*« La marginalité : réflexions conceptuelles et perspectives en géographie, sociologie et économie* », Géotropique, N°01, 1983, p. 79.

[4].**Belguidoum. S , 2010**, *« L'urbain informel et les paradoxes de la ville Algérieene : politique urbaines et légitimité sociale* », Espaces et société, 2010/3 n° 143, p. 101 – 116.

[5].**Chetry. M ; 2010 ;** « *les favelas de rio de Janeiro : de bidonville à quartiers populaire – le cas de Nova Holanda, une favela du complexe de la maré* ». 2010, p. 12.

[6].**Clavel. M ; 2002 ;** « *Sociologie de l'urbain* », Paris, Anthropos, 2002, p. 96.

[7].**Chouki M, 2014 ;** « *L'informalité urbaine : un alter-urbanisation ? l'accouplement des activités informelles et de l'habitat précaire au maroc* », Ed Nadjah al jadida (CTP), 2014.

[8].**Correa Diaz A.C, 2007,** *« Réflexion sur les changements introduits par la formalisation des quartiers informels en Amérique latine* », IUP, Paris XI, 2007, p.18.

[9].**Hafiane. A, 1989 ;** « *Les défis à l'urbanisme : l'exemple de l'habitat illégal à Constantine* », O.P.U, Alger. 1989.

[10].**Marie. A, 1981 ;** « *Marginalité et conditions sociales du prolétariat urbain en Afrique. Les approches du concept de marginalité et son évaluation critique* », Cahiers d'études africaines, Volume 02, Numéro 81-83, 1981, p. 347.

[11].**Minisrère de l'habitat et d'urbanisme** : Rapport sur les constructions inachevées et non réglementaire, N° 361/12- 2012.

[12].**Office Nationale des Statistique (ONS) 2008.** ONS, (2008), Recensement Général de la Population et de l'Habitat (RGPH) 2008.

[13]. Rafael. S.G, 2006 ; « *La politique, le droit et les favelas de Rio de Janeiro* », Journal des anthropologues,2006. P. 37 – 63.

[14]. Rapport de UN Habitat (2006) : « *State of the World's cities 2006/2007* ».p28.

[15]. Rebhi. A, 2007; « *Dynamique urbaine non-réglementaire et gouvernance locale à Kairouan* », Insaniyat/ إنسـانيات, 38 | 2007, 11-28.

[16]. Safar Zitouni. M, 2008 ;*« Mobilité résidentielle et mobilité sociale dans l'agglomération algéroise : quelques pistes de réflexion* », Les cahiers d'EMAM , 16 – 2008, p 29- 36.

[17]. URBACO – EDR, février 2007 ; « Schéma de Cohérence Urbaine de Constantine (SCU),Groupement de Constantine, 2007.

Service technique de l'APC de Constantine 2015.

[18]. Spiga Boulahbel. S, 2004 ; « *L'urbain non – planifie en Algérie : de la ville par l'Etat à la ville par l'habitat* ». Doctorat d'Etat en urbanisme, 2004.

[19]. Souiah. S.A, 2005 ; « *Les marginalité socio-spatiales dans les villes algériennes* », op, cit, 2005. P.48.

Tokman. V, 2001; : « *Integrating the informalsector in the*

modernizationprocess », *SAIS Revue*, V.21, N° 1, winter-spring, 2001 p. 45-60.